العدالة الانتقالية والمصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعد عام 2003 الاسباب والآثار

***الباحثة: رسل علي والي - أ. د بسمة رحمن عودة**

جامعة القادسية- كلية الاداب- قسم علم الاجتماع

Email: oudah@qu.edu.iq - rusulali618@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-10-31

تاريخ القبول : 2020-12-13

ملخص البحث

العدالة الانتقالية من المواضيع المهمة والضرورية التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً ومهما في حقل الدراسات الانسانية، كما أنها ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بعملية الانتقال السياسي الديمقراطي ومعالجة قضايا حقوق الانسان. فموضوع العدالة الانتقالية يشير إلى أنّ البلدان التي عانت من صراعات، أو التي شهدتْ حكم نظام قمعي استبدادي يجب أنّ يعقب انتهاء تلك الحكومات والصراعات الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية، التي تقوم أساساً على محاسبة المسؤولين عن تلك التجاوزات والانتهاكات وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجرائم واصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرارها مستقبلاً وانصاف المتضررين وذوي الضحايا وتخليد ذكرى الشهداء، في سبيل تحقيق المصالحة بين كافة أطياف الشعب، أذ بات من الضروري الاتجاه إلى طرح العدالة الانتقالية كسبيل لإنجاح مسار التحول الديمقراطي ومعالجة انتهاكات الماضي.

الكلمات الدالّة: العدالة الانتقالية، المصالحة المجتمعية، العراق.

Transitional Justice and Societal Reconciliation in Iraq after 2003: Reasons and Effects

Rusul Ali Wally & Prof. Dr. Basma Rahman Oudah

Department of Sociology, College of Arts, Qadisiya University

Receipt date: 2020-10-31

Date of acceptance: 2020-12-13

Abstract

Transitional justice is one of the important and necessary topics that recently started taking a large and significant place in the field of humanities, as it is closely related to the process of democratic political transition and the treatment of human rights issues. As such, Transitional Justice designates that countries that have suffered from conflicts, or those which have witnessed the rule of a repressive authoritarian regime should uphold the principles of transitional justice following the end of those governments and conflicts. Those principles, in turn, are mainly based on: holding those who commit abuses and violations responsible; cleansing the state's institutions from those who have been involved in committing crimes, and reforming these institutions in order to ensure that such violations do not happen in the future; serving justice to the victims and their families, as well as commemorating the memory of the martyrs, in order to achieve reconciliation among all the people of the various backgrounds. It has become essential to address transitional justice as a way to ensure the success the democratic transition process, and address past violations.

Key words: Transitional Justice, Societal Reconciliation, Iraq

المقدّمة

العدالة الانتقالية تُتيح تحولاً(انتقالاً)من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، الاهداف المعلنة للعدالة الانتقالية تتمثل بتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات من اجل معاصرة حكم القانون إعادة الثقة بين الجماعات المتحاربة، تعويض المتضررين وإعادة الكرامة للضحايا.

تنطلق مشكلة البحث الحالي في معرفة الاسباب التي أدت إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام 2003، الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003، والوصول إلى النتائج والمقترحات التي تسهم في كشف معوقات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003.

تَتَأتى أهميّة العدالة الانتقالية عقب الانتقال والتحول السياسي الذي شهده العراق في عام 2003 نتيجةٍ لما لحق بالعراقيين من انتهاكات لحقوق الأنسان تحت حكم النظام السابق وتدمير للبنى التحتية والمؤسسية، لذلك تظهر الحاجة لتطبيق العدالة الانتقالية من خلال الاقتصاص من المجرمين وتطهير مؤسسات الدولة من كل اشكال الفساد المالي والاداري وتعويض المتضررين من الحكومات السابقة في سبيل تحقيق المصالحة المجتمعية.

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003، والتعرف على الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003، فضلاً عن وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في الكشف على الصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق.

المبحَث الأول/عناصِر البحث

أولاً: مشكلة البحث Problem of the Research:

المشكلة التي تواجه العدالة الانتقالية في العراق أنّ كل ما يثار اليوم من احاديث تتناول الانتقال من دولة دكتاتورية الى دولة ديمقراطية او من ارهاب الى مجتمع سلمي، مثاليات لا تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع، إنّ ما يحدث في المجتمع العراقي من صراعات داخلية بضغوط خارجية بين مكونات المجتمع العراقي انعكس سلباً على الفرد العراقي إذ أنّ ثقافته أصبحت تتأرجح بين مظالم النظام السابق وصراع الاحزاب والكتل السياسية حالياً حتى أصبح لا يعي و لا يدرك الى اي ثقافة هو ينتمي ؟

من كل هذا يتبين لنا أنّ كل ما يُقدم للعدالة الانتقالية في عراق اليوم أنّ النظام السياسي الحالي يستعمله لكي يلغي جميع القوانين ويضع قوانين أخرى بديلة، نحن بحاجة اليوم الى قوانين تُستثمر وتطبق واقعاً، إنّ موضوع الدراسة يتناول اشكالية المفهوم إذ يُعد من المفاهيم التي لاتزال غامضة لاسيما في العراق ونحن بصدد مناقشة التساؤل المطروح هل توجد عدالة انتقالية في العراق ؟ ، من خلال مشكلة البحث نحاول الإجابة على التساؤلات الاتية :

1. ماهية اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية في العراق بعد عام 2003؟
2. ماهية اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام 2003؟
3. ماهية الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003؟

4. ماهية النتائج والتوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء على معوقات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003؟

ثانياً: أهميّة البحث The Importance of the Research:

تَتمثل أهمية البَحث الحالي في أهميته من الناحية النظرية وأخرى تطبيقية، لذا أنّ أهميّة الدراسة تَتَأتى من:

1. الاهميّة النظرية

إنّ العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء المجتمع وفق اسس سليمة بعيداً عن النزعة الصراعية والروح الثأرية من خلال تحقيق المصالحة المجتمعية، والانتهاء من كل نزاعات الماضي، فهي السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا، والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق، تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع ذا أهميّة ليس فقط محلياً وانما عالمياً ومن خلال تتبع آليات العدالة الانتقالية في العراق، أنّ موضوع العدالة الانتقالية من الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة السياسية ولأهمية الموضع أُنشأت العديد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المهمة.

2. الأهمّية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية من خلال وضع التوصيات التي يجب أن تكون اجرائية من شأنها أنّ تقضي على الأسباب أو تقلل من حدة الآثار وأهميّة قيام الجهات المعنية بوضع التوصيات موضع التنفيذ لكي تساهم في تحجيم المشكلة وبالتالي التقليل من آثارها على الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ثالثاً: أهداف البحث Objectives of the Research:

تهدف الدراسة الى:

1. لتعرف على اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام 2003.
2. التعرف على اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام 2003.
3. التعرف على الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003.
4. وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء على الصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق والتقليل من الأثار المترتبة على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2003.

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات

1. العدالة Justice:

العدالة لغة: العدل ضد الجور، يقال عدل عليه في قضيةٍ فهو عادل او بسط الوالي عدله ومعدلته بكسر الدال وفتحها وفلان من اهل المعدل يفتح الدال أي: منْ اهل العدالة ورجل عدل: أي رضا ومفتح في الشهادة (بن منظور،1965،ص28).

العدالة اصطلاحاً: يرجع معنى العدالة في الأصل إلى إنها ملكة أي صفة راسخة في النفس، لا تحقق العدالة الا اذ اتصف صاحبها بسمات راسخة في نفسه تحملهُ على ملازمة التقوى، وإعطاء كل ذي حق حقه ،أي تسوية الحقوق والواجبات بين

الأطراف المختلفة وأجبار من أخطئ بدفع تعويضاً للطرف المتضرر وهذه هي مهمة القضاء التي تتمثل بتطبيق القوانين وسيادة العدالة بين الافراد(بدوي،1982،ص117).

يبين افلاطون في كتابهِ الجمهورية العدالة تعني صدق الأنسان بحياته الداخلية ومصالحه الأساسية و أن من لا يترك قواه النفسية تستبق الوظائف التي خصصت لها هو الشخص العادل و يعنى بذلك أن عمل قوى النفس وصل الى مرحلة من الانسجام والتوافق وكل القوى تعطي المعنى النهائي للشخص العادل، أن تحقيق العدالة يعتبر الركيزة الأساسية لنشوء الدولة عند افلاطون (افلاطون،2017،ص50).

وقد عرفتْ الباحثة العدالة: تعني الجهود المبذولة من قبل الجهاز القضائي من أجل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع بإعطاء كل ذي حقاً حقهُ، و عدالة الجهاز القضائي ناتج من نتائج عدالة النظام السياسي في البلد.

2. الانتقالية Transitional:

الانتقالية لغةً: "ن- ق- ل"، (مصدر انتقل) تحول من مكان إلى آخر فترة انتقالية، فترة انتقال تعني مرحلة ليست دائمة وانما لفترة معينة، أي مرحلة انتقالية (شوقي،2012،ص3).

الانتقالية اصطلاحاً : الانتقال في مفهوم العدالة الانتقالية هو منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة تصحيح الجرائم ارتكبت عن طريق نظام جمعي سابق (الرازي، بدون سنة طبع، ص288).

وقد عرفتْ الباحثة الانتقالية: الانتقالية وفقاً لمفهوم العدالة الانتقالية تتحدد بفترة التغيرات السياسية التي تشهدها مجتمعات عدة تتميز باتخاذ اجراءات قانونية و حقوقية لتصحيح جرائم مرتكبة من قبل نظام السابق.

3. العدالة الانتقالية Transitional Justice:

العدالة الانتقالية تعني الاستجابة للانتهاكات الممنهجة الواضحة والصريحة لِحقوق الإنسان و تأكيداً واعترافاً بمعاناة الضحايا بهدف تعزيز السلم والمصالحة والديمقراطية، أيّ أنها شكلاً من أشكال العدالة تتناسب مع ما تخوضه المجتمعات من مرحلة انتقالية بعد انتهاء فتره من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، سواء حدثت التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة (المركز الدولي للعدالة الانتقالية،موقع الكتروني)،عُرفت العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية الضرورية لتصدي لماضي انتهكت فيه حقوق الإنسان وكشف حقيقه الانتهاكات ومنع تكرارها ومحاسبة المسؤولين عنها (سمير،2013،ص2)، كما تُعرف، أنها عملية قضائية تبدا بالتحقيق و تنتهي بإصدار الأحكام، كما تعني ادارة التحولات التي تمر بها المجتمعات من حالة نظام قمعي مستبد و ظالم و منتهك لحقوق شعبة، إلى حالة أخرى تتسم بوضع سياسي جديد يقوم على اسس العدل و الحرية و احترام حقوق الأنسان و تكافؤ الفرص (محمد،2014، ب س).

وقد عرفتْ الباحثة العدالة الانتقالية: يمكن لي في الاخير من خلال استعراض مجموعة التعاريف السابقة أنّ استخلص منها تعريفاً يتناسب مع الدراسة الحالية، تشمل العدالة الانتقالية على مجموعة من الاليات التي تُمكن النظام الحاكم من تحقيق العدالة في فترة انتقالية غالباً ما تكون هذه الفترة بعد اندلاع حرب او انتهاء ثورة يترتب عليها انتقال البلاد من حقبة الحكم القمعي الى مرحلة جديدة تزهو بالديمقراطية.

4. المصالحة المجتمعية Societal Reconciliation:

ليس هناك تعريف شامل للمصالحة المجتمعية، أذ تعني "العودة معاً إلى علاقة جديدة بعد خلاف طويل و ما نتج عن الخلاف من نتائج مروعة بسبب أفعال خاطئة مثل الخيانة، استخدام العنف، سواء كانت الافعال حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما (جلبي،2014،ص23).

كما تعرف بأنها استراتيجية تُنتهج من أجل حل النزاع وأنهاء الصراع والخروج من الأزمات الناتجة عن العنف واستعادة السلم والقضاء على الصراعات التي تهدد استقرار الدولة و سلامة المواطنين (المخلافي، 2012، رابط الكتروني)،المصالحة في بعدها المستقبلي تعني تمكين الضحايا والجناة من الاستمرار في الحياة وتؤوي إلى تعزز السلام وكسر دائرة العنف وتعويض المظالم السابقة ، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفق رؤية مشتركة وفهم للماضي (Bloomfield.2003.p19).

وقد عرفتْ الباحثة المصالحة المجتمعية: تعني نهاء الخصومة والاقتتال والتسامح واحلال السلام والاتفاق على الاشياء المختلف عليها وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثأر والانتقام وكل ما يهدد استقرار و وحدة الجماعة والمجتمع.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

اولاً: دراسة عراقية

نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها (ابراهيم شاكر الجبوري،2014)

أهمية البحث: أهمية البحث تكمن في تناول موضوع العدالة الانتقالية وبيان خصائصها والجرائم الدولية التي تنطوي عليها العدالة الانتقالية والتوصل إلى آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقات التطبيق التي تُعد من المواضيع المستجدة في نطاق القانون الدولي وتتمتع بأهمية كبيرة لارتباطها بالقانون الدولي لحقوق الأنسان والقانون الدولي الجنائي وتعدُ من المواضيع المهمة التي تدل على عالمية قضايا حقوق الأنسان.

هدف البحث

1. يهدف البحث الى التعرف على عناصر ومناهج العدالة الانتقالية والأهداف المرجوة من تحقيقها.
2. ابراز الدور الكبير للعدالة الانتقالية في تعاملها مع الجرائم والانتهاكات والتي تعجز العدالة الانتقالية عن معالجتها بعد النزاعات بسبب القصور بالإمكانيات البشرية والمادية.
3. بيان المعوقات التي تواجه العدالة الانتقالية ومحاولة وضع الحلول لها.

منهج البحث : استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج التي توصل اليها البحث

1. إنّ العدالة الانتقالية آليات قضائية وغير قضائية تحاول مواجهة التركة الكبيرة للجرائم ذات الطابع الدولي والجرائم ذات الطابع الداخلي ومواجهة انتهاكات حقوق الأنسان التي حدثت خلال فترة زمنية بسبب النزاعات او بسبب أنظمة متسلطة او دكتاتورية.

2. إنّ العدالة الانتقالية ليست شكلاً خالصاً من أشكال العدالة وإنما مجموعة من الوسائل الإجرائية التي تهدف للوصول إلى العدالة.
3. تواجه العدالة الانتقالية العديد من المعوقات في طريق تطبيقها، ابرزها حالات الآفلات من العقاب ومنح الحصانات واصدار العفو والتعددية الاثنية والدينية والعرقية ومعوقات أخرى سياسية وقانونية.

ثانياً: دراسة عربية

دور آليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة (حمزة بيطام،2017)

أهمّية الدراسة: تتضح أهمّية الدراسة في معرفة الحقيقة للأجيال التي شاهدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللأجيال التي لم تشهدها، من أجل استخلاص الدروس وكسب العبرة لتفادي الانتهاكات و معالجة آثارها، إن معظم البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة والتي لها إرادة سياسية لتجاوز آثارها قبل أن تضع برامج معالجة تلك الآثار فهي تنظر في تجارب العدالة الانتقالية للأمم الأخرى، تنظر في الإيجابيات والسلبيات، وتأخذ ما يتناسب مع الوضع القائم لديها ويتلاءم مع ثقافتها.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى أنّ البلدان التي وقعت فيها مأساة إنسانية وخرجت منها لابد لها من معرفة حقيقة ما حدث في الماضي، لأن إخفاء الحقيقة وعدم الكشف عنها يعتبرُ إعطاء الفرصة لألوان من الشكوك والمزايدات السياسية، فكشف الحقيقة ومعرفتها قطع للشكوك والتأويلات.

منهج الدراسة: استعملت الدراسة المنهج التحليلي القانوني والمنهج الاستقرائي.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

1. العدالة الانتقالية ليست نصر لطرف على طرف، بل أنّ المرحلة تتطلب ثقافة لا غالب ولا مغلوبٌ بها.
2. العدالة الانتقالية ليست بديلا عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.
3. العدالة الانتقالية آلية لحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها وقد تبين لنا من خلال تجارب الدول التي عرفتها، أنه ما ساد فيها الاستقرار والطمأنينة ولا أخذت طريقاً إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية.
4. العدالة الانتقالية تتطلب تسخير جميع الطاقات والإمكانيات وتكاثف جميع الجهود، رجاءً لنيل بعض النجاحات.
5. العدالة الانتقالية بالياتها المختلفة، تجربة عرفتها المجتمعات المسلمة في أكثر من مرحله.

دراسة أجنبية

تقييم آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع: دراسة حالة لمجتمع شرق إفريقيا (دماريس وير اوجاما ،2013)

أهداف الدراسة

1. تقييم آليات العدالة الانتقالية في مجتمع شرق إفريقيا.
2. تتبع تطور اليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج التحليلي.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

1. إن عمليات العدالة الجنائية الدولية والمحلية والتقليدية متكاملة بطبيعتها وتطورت لغرض تعزيز مبدأ العدالة.
2. إن الملاحقات الجنائية كشكل من أشكال العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع تدعم سيادة القانون وتعزز ثقة المجتمع في الحكومة القائمة ومؤسساتها.
3. تتبنى آليات العدالة الانتقالية مبدأ العدالة الجزائية باعتباره عملية مهمة في مجتمعات ما بعد الصراع ولكن يجب تنفيذها تزامناً مع العدالة التصالحية من أجل المصالحة والسلام الدائم.
4. تضفي المشاركة المجتمعية خلال عمليات العدالة الانتقالية التقليدية شرعيةً على عملية العدالة الجنائية وتقلل من فرص تكرار الصراعات.
5. هنالك اليات محلية تستخدمها مجتمعات معظم مناطق شرق إفريقيا بشكل فطري على نطاق واسع وبصورة رسمية وغير رسمية.

المبحَث الثالث

اسبابُ تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ في العراق بعد عام 2003

اولاً/ إنّ العراق وبالتعاون مع الولايات المتحدة شكلا محكمة جنائية لمحاسبة رموز النظام السابق من الذين اقترفوا جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، إلا أنّ الاحصاءات الدولية تشير إلى أنّ عدد الجناة الذين امتثلوا امام المحاكم محدد جداً، بينما تمكن الجناة الآخرون من الهروب خارج العراق، مع بزوغ الدولة الجديدة بعد عام 2003 انضموا إليها كسياسيين ومسؤولي أحزاب ووزراء ووكلاء وتجار كبار واعلامين يديرون أكبر وسائل الاعلام في العراق وكموظفين مدنين (عودة، رابط الكتروني)إنّ تمتع الجناة من السياسيين بالحصانة، يعيق أتخاذ اي إجراءاتٍ جنائيةٍ ضدهُم الا بأذنٍ مسبقٍ من مجلس النواب، الحصانة تُعد قيداً اجرائياً ضد السلطة القضائية في اتخاذ الاجراءات الجنائية (فتحي،2002، ص232-233) إنّ منح الحصانات والاعتداد بها يعتبر من أبرز معوقات محاكمة المتسببين بانتهاكات حقوق الإنسان كما تعيق تحقيق مبدأ المسائلة و عدم الإفلات من العقاب، كما شكلت درعاً واقياً اعتمد عليه المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، كما لا يمكن أن تسحب هذه الحصانة ألا من قبل الحكومة التي منحتها إياهم، لذلك يجب الضغط على الحكومات لسحب الحصانة عن المتهمين بجرائمٍ خطرة (القباقبي،2018،ص50).

ثانياً/ شكلَ العفو واحداً من ابرز العراقيل في طريق تحقيق العدالة، إنّ منح العفو تمنع مقاضاة أشخاص مسؤولينَ جنائياً عن ارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب، كما تتعارض مع حقوق الضحايا في أنصافهم و تعيق الوصول إلى الحقيقة، إنّ إصدار قوانين العفو والصفح إنكار للعدالة وإنكار حجم خطورة الجرائم التي تقوم على أساسها منظومة العدالة الانتقالية، كما أن اصدار العفو يعني عدم الاعتراف بمعاناة الضحايا وحجم التضحيات التي قدموها، اصدر اقليم كردستان عفواً عاماً عن البعثين دون القيام بإجراءات حقيقية تضمن كرامة ضحايا النظام السابق أو تحقق لهم جزء من حقوقهم، الامر الذي ألحق غبنا بذوي الضحايا من الكرد ضحايا حلبجة والانفال والمقابر الجماعية (نفسه، ص51).

ثالثاً/ المجتمعُ العراقيُ يتألف من مكوناتٍ عرقيةٍ ومذهبية مختلفة، عربُ الشيعة يمثلون الاغلبية في الوسط والجنوب، واقلية عرب السنة في المناطق الغربية، والاكرادُ في الشمالِ (عودة، مصدر سبق ذكره)، إن الدولة المتعددة القوميات يحتفظ أفرادها بقوميتهم،

هذا التنوع يكون مصدر غنى ثقافي وحضاري جامع لكنهُ لا يساعد على تماسك الشعب (محمد جعفر،2010، ص157)إذ تعيق الصراعات (الاثنية، القبلية، الطائفية) والانقسامات داخل المجتمع من صعوبة تحقيق العدالة الانتقالية، مما سبب في تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية، إذ تصبح العدالة الانتقالية جزءًا من صراعٍ بين الأفراد على تقاسم السلطة و الثروات (سليمان،1989، ص182).

رابعاً/ إنّ حالات الصدام المسلح والقتال في داخل المجتمع أنما يعكسُ ذلك فشل الطبقة السياسية، أذ لا فائدة من طبقة سياسية غير قادرةٍ وغير متمكنةٍ من إقرار السلم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، ومن الناحية الأخرى أنّ عدم الرجوع للقانون وغياب الحوار الديمقراطي

يؤدي إلى الانقسام والارتداد والاعتماد على العشائرية مما يسب الاقتتال بين الأطراف المختلفة داخل الجماعات (عناد و صالح،2016، ص 239).

المبحَث الرابع

أسبابُ تلكؤ تطبيق المصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعدَ عامِ 2003

اولاً/ من الصعوبات التي واجهت مشروع المصالحة المجتمعية أنّ الأحزاب السياسية لها مصلحة في استمرار الوضع السياسي كما هو، أذ نجحت في استغلال المظالم كوسيلة لحشد الدعم لها، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى تجدد الصراعات الطائفية، ولا زالَ الكثير من المتسببين بأعمال العنف التي وقعت في السنوات الماضية يتمتعوُن بالمناصب ويشاركون في الحياة العامة كأعضاء في مجالس المحافظات وضباط في الأمن و البرلمان العراقي ولا يظهرون الندم على افعالهم، إن الأنكار الواضح للعدالة يؤدي إلى ارتداد عمليات العنف من جديد (الازعر،1994،ص21).

ثانياً/ إنّ عملية المطالبة بالتعويضات من قبل الضحايا تتطلب وثائقُ إثباتٍ شاقةٍ، تجبر الضحايا و اللجان الفرعية بالحصول على المستمسكات الرسمية منها شهادات الوفاة و التقارير الطبية و سندات الملكية وثائق تقسيم العقارات وثائق هوية الضحية و جميع الورثة الباقين على قيد الحياة، الوصول إلى هذه المستمسكات في العراق يُعدُ من الأمور الشاقة و المكلفة، كما أن كل هذه الإجراءات تعتبر بمثابة إذلالٍ للضحايا وهذا يتعارض مع ما وضعته المعايير الدولية التي تنص على حفظ كرامة الضحايا و توفير الحماية لهم (عناد ، صالح، مصدر سبق ذكره،ص240).

ثالثاً/ العراقُ يتميزُ بتنوع الجماعات القومية والدينية ان هذا التنوع لم يكن دافعاً قوياً بتجاه التقدم و تحقيق التعايش بين الأفراد، مما تسبب بحدوث شرخ سواء بين الافراد والسلطة او ما بين الافراد انفسهم، مما ولد نزاعاتٍ عنيفةٍ على المستوى الطائفي والقومي وغياب التعاون بسبب ضعف الدولة من توفير الامن للأفراد ادى إلى ضعف شعورهم بالمواطنة و تنامي الولاءات الفرعية للعشيرة أو للطائفة أو للعرق وغياب العدالة واختلال التوازن بين الحقوق و الواجبات (ناصر وقحطان،2019،ص32)، في ظل غياب الجهة السياسية التي تشجع التعايش السلمي بين أطياف الشعب العراقي وخاصةً الجهة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب والجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس رئاسة الوزراء، أصبح من الصعب التكلم عن الخطوات الأولية في مجال التعايش، حيث

نرى أن عدم وضوح التوجه وغياب التماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات من أبرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش بما تتناسب والوضع العراقي الراهن، و نلاحظ أن كل ما يدور على الساحة السياسية يتعلق بالتسويات السياسية والقضايا الكيدية غير السليمة التي تؤثر على الوحدة بين الأفراد (العبكي والنعيمي،2016،ص348)، فضلاً عن أنّ الممارسات السياسية في العراق قد عززت الهوية الطائفية، بتقسيم المناصب الرئيسية في البلاد وفق اسس طائفية، حيث تم منح منصب رئيس الوزراء(المنصب الأقوى) للشيعة ومنصب رئيس الجمهورية للأكراد ومنصب رئيس البرلمان للسنة (سالم سعيد،2008،ص72).

المبحَث الخامس

الاثارُ التي تترتبُ على تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ و المصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعد عام 2003

اولاً_ فقدانُ ثقةِ الأفرادِ بالدولةِ ومؤسساتهاِ: نشاهد الغياب الواضح لدور القضاء وعدم ممارسته لدوره بشكلٍ مستقلٍ و عدم إصدار أحكام القضاء العادل بحق المجرمين والقتلة والإرهابيين، لا بل الافراج عن قسمٍ من هؤلاء، مع الابقاء على عددٍ كبيرٍ من الأبرياء داخل السجون، إن وجود واستمرار المشاكل الأمنية ينعكس على وحدة ابناء المجتمع، من خلال التهديد المستمر بنسفها من جديد و عدم توفر الأرضية المناسبة لترسيخها لاسيما مع غياب السياسة الحكومية الساعية إلى تحقيق تلك الغاية(حميد حسين، ب.س،ص561).

ثانياً_غيابُ الاستقرارُ الاجتماعيُ: إنّ ضعف الجهاز الأمني وعدم وجود جيشٍ قويٍ يعمل تحت سيطرة الدولة يعيق تطبيق المصالحة الوطنية الممهدة للمصالحة المجتمعية وبذلك تضعف المحاولات الرامية للوحدة الوطنية أو الولاء للدولة، تنافس الجماعات المسلحة الجيش العراقي، و تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية، و بالتالي تؤدي إلى استمرار الصراع و العنف، هذه الجماعات المسلحة لها ولاءات مختلفة، في بلد منقسم مثل العراق تؤثر هذه الجماعات بشكل مباشر علية لذلك تحتاج الوحدة إلى دعم من مؤسسات الدولة بما فيها الجيش (O'Driscoll.2017)، منذ عام 2003لم يتحقق الأمن و الاستقرار المجتمعي والسلام الداخلي ولم يتم اجتناب العنف والحروب لمصلحة السلام، لا بل على العكس تماماً شهدَتْ تلك المدةُ تحشيداً طائفياً، إن أي عملية انتقال ديمقراطي يرافقها أعمال عنف، إلا أن هذه الأعمال لها وقتها وتنتهي بعد أن تستقر التجربة السياسية، لكن استمرار العمليات الإجرامية وتوقف أنشطة البناء والأعمار و انعدام الأمن والاستقرار انعكس ذلك جلياً على أبناء المجتمع وأدت إلى أنتشار حالةٍ من التذمر والإحباط ولاسيما في أوساط الشباب على وجه الخصوص، ليكون هؤلاء الشباب العاطلين مشاريع للتجنيد من قبل الجهات والقوى المعادية للعملية السياسية أن هذه العوامل جميعها أسهمت في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع العراقي(داود،2003،ص198)، الاستقرار الاجتماعي يعتبرُ واحداً من أهم ركائز بناء الدولة إذ يدل على حالة الاستقرار والسكينة داخل المجتمع التي تجعل أفراده قادرين على تحقيق أهدافهم طموحاتهم نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها البلد، والذي يمهد للاتزان الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع، ومما لا شك فيه أن غياب الاستقرار والتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي و الترابط بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى انعدام التفاعل و تخلخل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، وبالتالي إفقاد الدولة لركنٍ مهمٍ من اركانها الا وهو التلاحمُ و التماسكُ بين الأفراد(كاطع، موقع الكتروني).

ثالثاً_ بروزُ حالاتِ الثأرِ و الانتقامِ: إنّ الافلاتَ من العقاب وعدم تطبيق القانون يؤدي إلى شعور الضحايا بعدم الأنصاف وذلك يتيحُ الفرصة لِممارسة القصاص الأهلي أيّ أنّ ينتقمُ الأفراد لأنفسهمِ بأنفسهمِ (عناد، مصدر سبق ذكره، ص63)،كما تبين الدراسات أن ما يصل إلى 20 في المئةِ منْ جرائمِ الاغتيال و60 في المئة من حالات إطلاق النار كان لها علاقةٌ بالثأر (ما الذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور)، الطريقة التي تمت بها محاكمة الرئيس السابق صدام حسينُ ومساءلته ومن ثم إعدامه أدت إلى تأجيج روح الانتقام والثأر في صدور اولئك الذين تعرضوا لتلك الأخطار والجرائم في زمن حكمة، إنّ محاكمة صدام حسين طرحت العديد من الاشكالات السياسية منها إنها لم تعتمد على المصالحة السياسية التي تبنتها دول عدة في الفترة الأخيرة، في إطار ما بات يعرف بالعدالة الانتقالية، هذه العدالة تساهم بتحديد مسؤولية الاطراف المتورطة في الاخطاء السياسية التي ارتُكِبتْ في الماضي، سواء كانت هذه الأطراف جماعات او هيئات او أفراد، بقدر ما تساهم في وضع حدٍ للشعور بالظلم والاضطهاد والقضاء على روح الانتقام والثأر (رضوان،2007)، بعد انتهاء فترة من القمع و الظلم و العنف، يترسخ العنف و يتغلغل في نفوس الأفراد، مما يخلق شعوراً أو رغبة بالانتقام، هناك خطر يحلق في الأفق ألا وهو تجدد ممارسات العنف سعياً للأخذ بالثأر، لذا إذ لم تُتخذ إي إجراءات في هذا الصدد، يُودي ذلك إلى نشوب معارك و حروب و استمرار للعنف، يصعب الوصول إلى السلام والأمن دون تطبيق للعدالة الانتقالية أو اتخاذ إي إجراءات تعزز تحقيق السلام المستدام (ديزموند ،موقع الكتروني)، الكثير من أفراد الشعب العراقي المتضررين من اعمال العنف، تسيطر عليهم روح الانتقام لاسيما في ظل وجود قوى داخلية معززه لهذا الشعور بمختلف الوسائل المادية و الإعلامية بغية تصعيد اعمال العنف و الفوضى و الصرعات وصولاً إلى انهيار البلد (حميد ، طه،مصدر سبق ذكره، ص561).

رابعاً_ تردي واقع التعليمِ: مع بداية الغزو الامريكي للعراق كانت هناك حملاتُ اغتيالٍ ضد المثقفين والأكاديميين العراقيين، تدهورت جودة التعليم بعد التسعينيات بسبب انخفاض معدل تمويل التعليم والاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية وعدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع، كما أن هناك عددٍ غير قليلٍ من المعلمين الأكفاء الذين تم استبدالهم بعد الغزو على العراق باخرين غير متمرسين و أقل خبرةٍ و كفاءةٍ (Issa.2010. Pp361_363)، و وفقاً لمحكمة بروكسل فإن عدد الذين اغتيلوا في مجال التعليم العالي في العراق من أعضاء الهيئة التدريسية الذين قُتلوا منذ عام 2003وحتى مارس/آذار 2010 كانوا ما بين(437 –440) شخصاً بينما تم اعتقال 149شخصاً و 75 شخصاً تم تهديده، فضلاً عن ذلك بدأت الجماعات السياسية تلعب دوراً متزايداً في التعليم والسيطرة على الجامعات (Assaf.2012.p99) ، واخيراً يمكن القول أنَّ الواقع التعليمي بعد عام 2003 واجه العديد من التحديات أبرزها الواقع الأمني غير المستقر، مما أنعكس سلباً في الوصول إلى المجتمع المعرفي المسالم الذي لا يهمش أحداً ويحترم أفراده (مجموعه باحثين،2019،ص62).

خامساً–تردي الواقعُ الصحيُ: في حقبة التسعينيات وما قبلها كان يُنظر للعراق على أنه واحد من أفضل أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة، كان الأطباء يتمتعون بمكانةٍ اجتماعيةٍ محترمةٍ ومستوى التعليم الطبيُ في العراق يعتبر الأفضل في العالم العربي، الا أن العقوبات والحروب هدمت الواقع الصحي للعراق وأدت إلى تدمير القدرات الصحية والبنية التحتية، فضلاً عن هجرة الأطباء العراقيين إلى الخارج وزيادة الأمراض المسيطر عليها سابقًا، وازدياد معدل وفيات الأطفال بشكلٍ كبير، بالإضافة إلى

أعمال العنف التي اندلعت بعد عام 2003، و ما رافقها من ظواهر جديدةٍ منها استهداف وخطف وقتل الأطباء .Al Assaf, (bid.p100).

سادساً– تردي الواقعُ الاقتصاديُّ: إنّ الاقتصاد العراقيُّ بالنظرِ إلى موارده النفطية ورأس المال البشري، لديه إمكاناتُ نموٍ هائلةٍ إلا أنُّ انتعاش الاقتصاد العراقي يعتمد بشكلٍ اساسي على الأمن والاستقرار السياسي و أن الاقتصاد في عراق ما بعد عام 2003يواجه صعوباتٍ منها انتشار الفساد والرشاوى(Crocker.2004.Pp.83_89) ،في ظل الأحداث التي مر بها العراق منها حل الجيش العراقي وانعدام الأمن فضلاً عن زيادة مستويات البطالة وانخفاض الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم تتضاءل الرغبة لدى الأفراد بالمصالحة (.Barakat. 2005.p584).

المبحَث السادس

اولاً: الاستنتاجات

1. العدالة الانتقالية لا يمكن لها أنّ تحقق دون أنّ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق استقلال ونزاهة السلطة القضائية ومعاقبه الجناة و الفاسدين.
2. انتخاب طبقة سياسية نزيهة وكفؤه قادرة ومتمكنة من تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل صحيح وشامل وتأخذ على عاتقها تحقيق بيئة أمنه مستقرة ينعم أفردها بكامل حقوقهم الصحية والخدمية والتعليمية.
3. العدالة الانتقالية تساهم بحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها كما أنها ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.
4. أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن أنّ تحقق اهدافها دون تحقيق آلياتها المتكاملة (المساءلةُ الجنائيةُ والإصلاحُ المؤسسي و الملاحقات القضائية و تقصي الحقائق و التعويضات).
5. عدم قيام الحكومات المنتخبة بعد عام 2003 بأي إصلاحات وعلى جميع المستويات

أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح.

ثانياً: المقترحات والتوصيات

مقترحنا بما يحتاجه العراق لعدالة انتقالية من مناخ أمن وسلطة شرعية نابعة من انتخابات نزيهة شفافة لتنفيذ خطة شاملة للعدالة الانتقالية تعكس احتياجات واولويات العراقيين وانصافهم هم ومدنهم المحاربة خدمياً وتعليمياً وصحياً منذ عقود خلت وحتى الوقت الحالي. من أهم ما نوصي به:

1. السعي الجاد من قبل السلطة القضائية لمحاكمة منتهكي حقوق الأنسان سابقاً وحالياً.
2. اصلاح مؤسسات الدولة التي يحيد بها الفساد المالي والاداري والا سيبقى العراق يواجه عقبات أنتجتها وستنتجها(17)عاماً من الانتقال غير المكتمل وغير المرتبط بالعدالة.

3. نشر ثقافة التسامح والاعتذار بداً من السياسيين وصولاً إلى مرتكبي جرائم حقوق الأنسان عبر برامج ثقافية واجتماعية مختلفة وبمشاركة وسائل الأعلام.
4. السعي الجاد إلى اجراء مصالحة حقيقية بين أطياف المجتمع لِضمان الاستقرار وجني ثمار العدالة الانتقالية وضمان عدم ارتداد النزاعات الداخلية من جديد، بمشاركة المؤسسات الحقوقية في تحقيق ذلك الغرض.
5. لابدّ من سجل وطني شامل يحفظ الاحداث و يمنع تزيف الحقائق، يُمّكن الاجيال التّي لم تشهد الاحداث السابقة من قراءتها قراءة صحيحة لأخذ العبرة ومنع تكرارها مستقبلاً.

المصادر العربية

1. ابراهيم شاكر الجبوري، نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها، جامعة كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية السياسية، العدد8،2014.
2. الازعر، محمد خالد. التعددية السياسية الفلسطينية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد20، 1994، ص21 .
3. جلبي، جبار. فهيل المصالحة الوطنية في العراق ، (دهوك: مطبعة خاني،2014)، ص23.
4. حمزة بيطام، دور أليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير ،مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،2017.
5. حميد حسن، طه. معادلة الامن و الوحدة الوطنية في العراق: بين الواقع و الطموح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، ص561.
6. داود، أحمد. عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية و الافاق المستقبلية، المجلة السياسة و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 25، 2014، ص198.
7. سالم سعيد، كردستان. اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2008)، ص72.
8. سليمان، عاصم. مدخل إلى علم السياسة،ط2،(بيروت: دار النضال للطباعة ،1989)، ص182.
9. عناد، يوسف و محمد صالح، زينب. العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية _ قراءة ثقافية انثروبولوجية ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد 21، ص 239.
10. العنبكي، ماجد. فجر جودة النعيمي، ثقافة التسامح و بناء الدولة ، مجلة السياسية والدولية ، العدد 32، 2016، ص348.
11. فتحي، أحمد. القانون الجنائي الدستوري،ط2،(القاهرة: دار الشروق،2002)، ص ص232-233.
12. القباقبي، عبد الإله. المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018)، ص50.

13. مجموعة باحثين. انفاذ الهدف (16) في العراق: السلام و العدل و المؤسسات الفعالة ، (بغداد، دار قناديل ،2019)، ص62

14. محمد جعفر، عبد الرزاق عودة الطائفية في العراق،(الامارات: دار الكتاب الجامعي، 2010)، ص157.

15. محمد، زينب. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقهما في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفسلفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد16 ،2014

16. ناصر، محمد و عدنان ، قحطان. تطبيق العراق للمعاير الدولية المتعلقة بحماية ضحايا الإرهاب، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 27، العدد 5، 2019،ص 32.

مواقع الانترنت

17. رضوان، محمد. إشكالات سياسية وقانونية في قضية اعدام صدام حسين، جريدة القدس ،16كانون الثاني ، 2007، متاح على الرابط https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/B6/B621D7A596C1BE4A84A288EA15785492_qds18.pdf ، تاريخ الزيارة 20 ، 12 ،2019.

18. عودة، جميل. ظاهرة الإفلات من العقوبة وآثارها الاجتماعية: العراق أنموذجا، متاح على الرابط التالي http://ademrights.org/news30، تاريخ الزيارة،16،5،2020.

19. كاطع، سليم. معوقات بناء الدولة في العراق: الاشكالات الاجتماعية ،متاح على الرابط التالي . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951 ، تاريخ الزيارة 20، 11،2019.

20. ما الذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور ، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-39583620 ، تاريخ الزيارة 29 ، 12 ،2019.

21. المخلافي، محمد. مداخلة بعنوان: "إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الانتقالية استكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية" ، في إطار ندوة الدولة المدنية طريقنا لبناء اليمن الحديث ، اليمن،2012. http://aleshteraky.com/archive/articles.php?lng=arabic&print=2829، تاريخ الزيارة 30، 11، 2019.

22. ديزموند توتو. مواجهة الحقيقة :دليل ملحق ، متاح على الرابط https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/USIP_Field_Guide_FINAL_AR.pdf تاريخ الزيارة 29 ، 12 ،2019.

المصادر الانكليزية

1. Ali, A. *Searching for Peace in Iraq: Strategic conflict & peace analysis,* I. Al Assaf, *improving civil society peace building strategies and im*pact. International research director. Germany.2012.p.99.
2. Al-Qarawee, H. Iraq's s ectarlan crls Is a Legacy of exclusion. Carnegie Middle East Cente. Lebanon.2014.p.5
3. Barakat, S*. Post-Saddam Iraq: deconstructing aregime, reconstructing a nation*. Third World Quarterly. UK. Volume 26. Number 4-5/ 2005.p584.
4. Bloomfield, D., Teresa Barnes and Luc Huyse. *Reconciliation After Violent Conflict*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. Sweden. 2003.p19.
5. Crocker, B. *Reconstructing Iraq's Economy. The Center for Strategic and International Studies.* The Technology of Washington. Washington.2004. Pp. 83-89.
6. Damaris ware Ojama Assessing. *Evaluating Transitional Justice Mechanisms in Post-Conflict Societies: A Case Study of East African Society*. Master Thesis: University of Nairobi,. 2013.
7. Issa,J. Overview of the Education System in Contemporary Iraq. European Journal of Social Sciences. Malaysia. Volume14. Number3/ 2010.Pp 361_363.
8. O'Driscoll, D. *The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State*. Middle East Research Institute. Erbil2017.On the link: http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017